الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مجلس الانماء والاعمار ومكتب المشاريع وشركات القطاع العام

دراسة تتعلق بقضية صيد الاسماك

بناء على التكليف الصادر الينا من معالي وزير التصميم العام ، بنتيجة الاجتماع الذي عقد في مكتب معاليه بتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٩٧٠ ، نقدم فيما يلي دراسة شاملة حول قضية صيد الاسماك وذلك في ضوء المعلومات والتقارير والمستندات التي سلمت الينا .

ولتعطي دراستنا فكرة واضحة ، فاننا سنقسمها الى اربعة اقسام :

القسم الاول : لمحة تاريخية ومرض لقضية الصيد .

القسم الثاني : الاسباب التي اعترضت تطوره .

القسم الثالث : الاجهزة الادارية والفنية المسؤولة والمشاريع التي اعدت لتنظيم وتطوير الصيد وما انتهت اليه .

القسم الرابع : التدابير الممكن اتخاذها :

١ ـ المدى القصير

٢ ـ المدى الطويل

القسم الاول : لمحة تاريخية ومرض لقضية الصيد :

صيد الاسماك عرفه لبنان منذ القدم ، غير ان المؤسف في الامر هو ان هذا المورد ما زال في عهود مالق ان لم نقل في حالة تقهقر بينما تشهد بقية المرافق الاقتصادية والاجتماعية تطورا ملموسا .

(اومسطة الاف طن حسب السيد حويك)

ان استهلاك لبنان من السمك يقارب كمية ثلاثة عشر الف طن سنويا ينتج منها اقل من الربع ويستورد الكمية الباقية من الخارج على الرغم من ان الشاطىء اللبناني يمتد على طول البلاد .

اما عدد صيادي الاسماك في لبنان فهو يقارب الثلاثة الاف وخمسمائة صياد يعيشون في حالة فقر مدقع ويكاد دخل واحدهم اليومي لا يجاوز الثلاث ليرات لبنانية بينما اسعار السمك مرتفعة للغاية بحيث اصبحت مأكل الطبقات الغنية تحين انها مأكل الطبقات الشعبية في مختلف بلدان العالم .

وحتى يومنا هذا ما زالت الطرق البدائية عمليات الصيد تتم على الوجه التالي :

هناك اصحاب قوارب صيد بدائية وشباك وهناك صيادون وبحارة . وهناك اصحاب معامل . اصحاب القوارب والشباك يتوزعون على القوارب مع الصيادين والبحارة وعندما يعودون بما

المطالدون ، يتولى صاحب الزورق "الريس" بيع الانتاج بالمزاد العلني لاصحاب السماك فيرسو السمك على شاطئين وتوزع الغلة على الشكل الآتي :

— الثلث لصاحب الزورق والشباك .

— الثلثان الباقيان يوزعان حصصا متساوية على البحارة والريس وما دام الريس هو صاحب الزورق والشباك وغالبا ما يكون هو نفسه صاحب المسمكة والشاري ، فانه من البديهي ان ينال هو حصة الاسد وتكاد تنعدم حصة الصيادين ، وقد عرفنا ان صاحب المسمكة يسلف الصيادين على حصصهم من الانتاج طيلة ايام السنة اي في ايام الصيد وغيرها ، عرفنا في الوقت ذاته لماذا يرتبط الصيادون المحتاجون باصحاب السماك والزوارق والشباك ولماذا يتخبطون بحالة التخلف للنهاية ولا يستطيعون التغلب على مشاكلهم . ويدفعهم وضعهم هذا المتردي الى مغادرة الخمرة ضربا من الواقع كما يدفعهم الى المغامرة في الكسب من طريق المقامرة واستعمال الديناميت في الصيد والوسائل الاخرى غير المشروعة التي تؤمن لهم كسبا سريعا .

وبعبارة مقتضبة ، ان مدنة صيد السمك هي مدنة يتوارثها الابناء والاحفاد عن الاباء والاجداد وهي مدنة تمثل الفقر والامية والتخلف بابشع مظاهرها وتعني البطالة والادمان على الكحول والمخدرات احيانا .

هذا مع الاشارة تكرارا الى ان الوضع الموصوف اعلاه ينطبق على الغالبية الساحقة من الصيادين ولا يفلت منهم الا النذر القليل جدا .

قلة الانتاج هذه ، وهذا الوضع المتردي الذي يعيشه الصيادون والحلقة المفرغة التي يدورون فيها ما هي اسبابها ، وما هي الحرائق التي وقفت حائلا دون التغلب عليها ؟ هذا هو موضوع القسم الثاني من بحثنا الحاضر .

القسم الثاني : الاسباب التي اعترضت وتعترض تطوير صيد الاسماك

لم يبرز اهتمام الادارة بشكل جدي بقضية الصيد والاسماك الا في السنوات الاخيرة وذلك لظهور العوامل التالية :

— استيراد كميات كبيرة من الاسماك من الخارج بسبب عدم كفاية الانتاج اللبناني الذي لا يشكل سوى اقل من ربع متطلبات الاستهلاك .

— وضع الصيادين الاقتصادي والاجتماعي المتردي .

— تخفيف العجز في الميزان التجاري .

— الطلب المتزايد على استهلاك السمك وارتفاع اسعاره .

..../....

وعلى هذا الاساس استقدمت بعض الخبراء لدراسة قضية صيد الاسماك ووضعوا بعض التقارير قراءات مجتمعة على :

— تردي اوضاع الصيادين

— ضآلة وقلة الانتاج بسبب الوسائل البدائية المستعملة ولاسباب اخرى .

وقد جاء بعض التباين في الدراسات حول غنى الشاطىء اللبناني بالاسماك ، الملاحظة هنا بان الدكتور بشارة دهان الذي يزاول قضية صيد الاسماك اهتمامه منذ زمن بعيد يؤكد ان الشاطىء اللبناني هو من اغنى الشواطىء بالاسماك .

غير انه ايا كانت نتائج هذه الدراسات ، فانه يمكننا على ضوء ما ورد فيها وعلى ضوء الواقع اللبناني ان نستخلص الاسباب التي وقفت حائلا دون تطور هذا المورد فنردها الى ما يلي :

— كفاءة الصيادين ومؤهلاتهم التقنية التي تكاد تكون معدومة نسبة للوسائل الحديثة في الصيد .

— بدائية ادوات الصيد التي لا تقوى على حركة البحر حتى الخفيفة منها .

— عدم مناسبة ادوات الصيد الحالية لطبيعة الشاطىء اللبناني .

— نقدان وجود دراسات عن اماكن الاسماك المستوطنة والاسماك العابرة لدى الصيادين عليها لصيدها .

— ضعف وشبه انعدام وسائل واساليب المحافظة على الثروة السمكية واتباع بعض الطرق الرديئة بالنسبة لهذه الثروة من قبل الصيادين .

— عدم وجود اسواق منتظمة لبيع وتسويق السمك الطازج .

— انعدام التوضيب الفني للسمك قبل بيعه .

— كثرة التجارب الفاشلة التي مر بها الصيادون مما وضعهم في مرحلة من اليأس والشلل بكل محاولة لتحسين اوضاعهم .

— كثرة الوعود التي انهالت على الصيادين من عدة جهات اهلية وحكومية تركتهم يتكلون على الخير لحل مشاكلهم .

— عدم وجود تشريعات حديثة ملائمة من شأنها تطوير صيد الاسماك في لبنان .

ومما زاد هذه المشكلات تعقيدا واستمرارا ، هو عدم وجود جهاز اداري رسمي مؤهل ومزود بالعناصر والامكانات الفنية والمادية الكافية لتولي دراسة هذه المعضلات . والسعي جادا الى رسم وتطبيق سياسة شاملة تؤول الى تطوير هذه الصناعة عن طريق حل معضلاتها خلال جزريا . وهذا الحل بنظرنا يكمن بشكل اساسي في وجوب معالجة هذه المعضلات من جميع نواحيها الفنية

. . . . /. . . .

والاجتماعية والتقنية والتسليفية دفعة واحدة بالنظر الى تفاعل وترابط جميع هذه النواحي فلا يكفي مثلا ان نزود الصياد بزورق حديث وان نحتمد مخابرا لتدريبه على هذا الزورق قبل ان نحتمد بنفس الوقت مخابرا نوري التطبيق لتخليصه من وضعه الاجتماعي المتردي وديونه المتراكمة وقبل ان نؤمن له التسويق ودله على مواطن الاسماك واماكنها ميورها ونسهر على معالجة اوضاعه من كافة الوجوه .

وهذه المهام والمخابرات يجب ان يتولاها جهاز اداري وفني مسؤول وهذا ما سنتعرض له في بحثنا التالي :

القسم الثالث : الاجهزة الفنية والادارية المسؤولة والمشاريع التي اعدت لتنظيم وتطوير الصيد وما انتهت اليـــه :

قبل سنة ١٩٥٢ كانت وزارة الاشغال العامة هي التي تهتم بقضايا الصيد والاسماك .

في سنة ١٩٥٢ انتقلت هذه الصلاحية الى وزارة الزراعة بموجب المرسوم الاشتراعـــي رقـــم ٣٢ تاريـــخ ١٧ شباط ١٩٥٣ .

وبموجب المرسوم رقم ٨٢٧١ تاريخ ١٩٦١/١٢/٣٠ المتعلق بتنظيم وزارة الزراعـــة وتحديد مهامها ، فان امر الاهتمام بشؤون صيد السمك موكول الى مصلحة الاحراج والثروة الطبيعية (دائرة الصيد والاسماك) وقد انيط بهذه الدائرة شؤون الصيد البحري والمائي والعناية بالابحاث المتعلقة بحياة الاسماك وتعليم وسائل صيد السمك وطرقه الحديثة وتدريب الصيادين الخ .....
(المادة ١٦) مع العلم بان ملاك دائرة الصيد والاسماك تضمن بموجب الجدول رقم ١ الملحق بالمرسوم المشار اليه قسم للصيد البحري وقسم للاحياء المائية لا يزالا شاغرين .

ومن ثم وفي اية تطوير وتنظيم وانماء الصيد ، اعدت وزارة الزراعة بالتعاون مع عدة خبراء اجانب ، مشاريع قوانين هي التالية :

١ ـ تنظيم وتطوير موارد الصيد
٢ ـ انشاء مصلحة للصيد
٣ ـ نظام جديد للصيد المائي .

اقترنت هذه المشاريع الثلاثة بموافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ آب ١٩٦٦ مع ادخال بعض التعديلات عليهـــا .

ومن ثم عادت وزارة الزراعة وتقدمت بالمشاريع الخامسة التالية :

١ ـ مشروع قانون يتعلق بانماء وتطوير الصيد

.../...

١ ــ مشروع قانون الصيد النهري
٢ ــ مشروع قانون الصيد البحري
٣ ــ مشروع قانون يتعلق بتعديل ملاك وزارة الزراعة
٤ ــ مشروع مرسوم يتعلق بتعديل بعض احكام المرسوم رقم ٨٢٧١ تاريخ ٢٠/١٢/١٩٥٦

عارضت ادارة الابحاث والتوجيه في كتابها رقم ٩٤٠٥ تاريخ ٢٥/٢/١٩٦٧ هذه المشاريع واصرت على المشاريع الاولى المصدقة من مجلس الوزراء في جلسته تاريخ ٢٤ آب ١٩٦٦ .

وبتاريخ ١٠ حزيران ١٩٦٨ اقر مجلس الوزراء المشاريع الخمسة المذكورة بموجب المحضر رقم ٢٦ واحالها الى المراجع المختصة كما يلي :

المشروع رقم ١ و ٤ الى وزارة المالية
المشروع رقم ٢ و ٣ الى مجلس النواب
المشروع رقم ٥ الى مجلس الخدمة المدنية .

وقد رفضت وزارة المالية المشروعين ١ و ٤ لعدم توفر الاموال اللازمة اما المشروعين رقم ٢ و ٣ المتعلقين بتنظيم الصيد البحري والنهري ، فقد اقرا من اللجنة الزراعية النيابية وينبغي التصديق عليهما من المجلس .

واما المشروع رقم ٥ فقد رفض من قبل مجلس الخدمة المدنية . هذا هو الوضع الحالي لهذه المشاريع وتجدر الاشارة هنا الى ان الخطة الخمسية ١٩٦٥ ــ ١٩٦٩ المصدقة من قبل مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١١ نيسان ١٩٦٥ قد لحظت اعتمادا قدره عشرة ملايين ليرة لبنانية لاجل انماء وتطوير الصيد موزعة على خمس سنوات منها خمسة ملايين لشراء تجهيزات للصيادين توزع عليهم مجانا وخمسة ملايين لاعمالهم قروضا تستوفى في مدى عشر سنوات ، ويبدو ان هذه المبالغ لم تستعمل لعدم تجهيز الدراسات التطبيقية اللازمة وفي الوقت المناسب .

وخلال هذه الفترة حاولت وزارة الزراعة الحصول على معونة فنية ومادية في هذا الحقل من السوق الاوروبية المشتركة وبعد الاتصالات التي جرت في بروكسل ابتداء من عام ١٩٦٨ . تبين بأن الدولة الفرنسية هي المكلفة عملياً بادامة السوق المشتركة تقديم المعونات في حقل صيد الاسماك واستنادا على هذا الاساس اوفد الخبير الفرنسي السيد كانيبا خلال حزيران ١٩٦٩ وبعد ان درس الموضوع تقدم بتقرير مفصل بهذا الصدد مع مقترحات اهمها استخدام ثلاثة مراكب مجهزة بمعدات حديثة للبدء بعملية التقييم والدراسة العملية وتدريب الصيادين عليها واعتماد اسس لمساعدتهم لتحقيق هذا البرنامج

.../...

كما واقترح الخبير تنظيم السوق التجارية وحذف الحلقات العديدة بين المنتج والمستهلك . هذا مع العلم ان الجانب الفرنسي كان قد وعد بتقديم مركبين مجهزين في مالطا اذار او نيسان ١٩٧٠ مع الدافع اللازم لتمرين الصيادين اللبنانيين على اساليب الصيد الحديثة .

ولا بد من الاشارة هنا الى انه كان قد تم الاتصال بشركتي سيتكوب وبروموبيش الفرنسيتين ، فطلبت الشركة الاولى اجراء دراسات وتقديم تقارير من قبل خبير اختصاصي ترسله هي على نفقة الحكومة اللبنانية ورفض هذا العرض ، أما الشركة الثانية فقد قدمت عرضا لبيع المراكب باسعار مرتفعة .

كما جرى الاتصال بالسفارة اليابانية بواسطة وزارة الاقتصاد الوطني وقد وعد السفير وزير الاقتصاد بتقديم المعونات الفنية المطلوبة ولكن لم نتمكن من معرفة ما تم تحقيقه بهذا الشأن حتى الآن .

واخيرا نشير الى انه بوشر منذ سنوات عديدة بانشاء مرفأ في البترون من قبل وزارة الزراعة وهو كناية عن بناء ضخم يتضمن مكاتب ومختبرات واكواريوم وخزانات ماء الخ .... واتمام هذا المشروع يسير ببطء نتيجة لوجود اختلاف في وجهات النظر الفنية بصدد الانشاءات والتجهيزات التقنية العائدة له .

كما واشترت وزارة الزراعة منذ سبع سنوات اربعة برادات ضخمة حجم كل منها ١٦ متر مكعب وزعتها في صور وصيدا وانفقت بغية مساعدة الصيادين . غير انها لم تأت باية فائدة عملية للاسباب التي اوردناها في القسم الاول من هذه الدراسة اي بسبب معالجة مشكلة الصيد بشكل لم يراع النقاط والامور بكاملها .

وبعد ان استعرضنا واقع قضية الصيد والمراحل التي مرت بها والجهود التي بذلت في هذا الصدد ، لا بد من التساؤل عن الحلول والتدابير الواجب اتخاذها . وهذا ما سنعالجه في القسم الرابع والاخير من هذه الدراسة .

القسم الرابع : التدابير الممكن اتخاذها في المدى القصير والطويل :

اولا : للمدى القصير .

١ — ايجاد جهاز اداري رفيع مسؤول مزود بعناصر مؤهلة وبامكانية اختيارها يكون قادرا على العمل لاجل تحقيق والسهر على تنفيذ برنامج متكامل لانماء وتطوير صيد الاسماك في لبنان وهذا بموجب عقد اجتماع مشترك بين ممثلين عن وزارة الزراعة والتصميم العام والخدمة المدنية ووزارة المالية لاتخاذ قرارات نهائية وسريعة بهذا الصدد .

..../...

٢ — عقد اجتماع مع المسؤولين عن قضية صيد السمك في وزارة الزراعة لاجل الاتفاق على صيغة نهائية لمشاريع القوانين المتعلقة بصيد الاسماك وتحريره ومن ثم مراجعة السلطات النيابية المختصة للعمل على سرعة اقرار هذه المشاريع في صيغتها النهائية .

٣ — المطالبة الى السلطات المختصة في وزارات الداخلية والزراعة والاشغال العامة والعدل للعمل فورا على التشديد في منع المتفجرات ومعاقبة المخالفين بشدة ومنع الكوبسورات ومنع رمي الزبالة في البحر ضمن مناطق الصيد وعلى الاخص من الكويتينا حتى منطقة انطلياس والمياه الملوثة من المعامل التي تقتل السمك وتتلف المرامي وعلى الاخص في منطقة بين حمود وسلعاتا . وكذلك منع البواخر من تفريغ نفاياتها والمازوت قرب الشواطىء .

٤ — تكليف الاجهزة المختصة القيام فورا وباستمرار بتحديد اماكن وجود الاسماك المستوطنة وتحديد زمن ومكان مرور الاسماك وارشاد الصيادين اليها وتأمين المعدات اللازمة فورا للقيام بهذا العمل .

٥ — الاتصال بالسفارة الفرنسية لمعرفة مدى تطور قضية تقديم مراكب الصيد النموذجية للبنان وتدريب الصيادين اللبنانيين عليها .

٦ — الاتصال بوزارة الاقتصاد الوطني لمعرفة مصير عرض المساعدة اليابانية بحقل صيد الاسماك .

٧ — تكليف الاجهزة المختصة القيام فورا باعداد دراسات تتناول :

— احصاء الصيادين اللبنانيين وتحديد كفاءاتهم ومؤهلاتهم التقنية وحتى على ضوء هذه الدراسة يصار الى وضع برنامج لتدريبهم .

— تحديد ادوات الصيد المناسبة لطبيعة الشاطىء اللبناني .

— طرق واساليب المحافظة على الثروة السمكية .

— التوضيب الفني للسمك قبل بيعه .

— تسويق السمك وتحضير السوق اللازمة لتصريف الانتاج .

— احصاء ديون الصيادين ووضع الاسس التي يجب ان يرتكز عليها تحريرهم من هذه الديون وذلك بالاشتراك مع مصلحة الانماء الاجتماعي ومصلحة التعاون في وزارة الزراعة .

— وضع تقرير شامل يتناول امكانات الصيد البحري والنهري وفي البحيرات الاقليمية ومدى افادته من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياحية .

..../...

٨ ــ الطلب الى الاجهزة المختصة وضع تقرير حول مركز البترون من كافة النواحي الفنية والادارية والمالية حتى في ضوئه يصار الى اتخاذ التدابير المناسبة ان لجهة تلافي الاخطاء الفنية في حال وجودها وأن لجهة تخصيص هذا المركز اما لسبرغور الشواطىء والبحر ودراسة هجرة الاسماك وتقييم عام للثروة السمكية ... الخ .. واما لجعله مركز للابحاث والتدريب للشرق الاوسط وذلك بالاتفاق مع الامم المتحدة .

٩ ــ الطلب من الاجهزة المختصة وضع الاقتراحات المناسبة للافادة من البرادات الاربعة المركزة في المناطق التي اشرنا اليها . ولا سيما لجهة امكانية جعلها مخازن لكميات السمك على ان يصار الى شراء برادات صغيرة لعرض السمك وبيعه مباشرة من المستهلك على الطرقات العامة .

ثانيا ــ للمدى الطويل :

١ ــ متابعة تحقيق المقترحات ومضمون الدراسات المشار اليها في الشق السابق .
٢ ــ انشاء مانع لتصنيع انتاج سمك السردين والبلميدا .
٣ ــ انشاء مرافىء للصيد في الامكنة المناسبة من الشاطىء وذلك لايواء وانطلاق المراكب
٤ ــ استقدام مراكب للصيد تتلاءم وطبيعة الشاطىء اللبناني وذلك بعد اعداد وتدريب وتحضير الصيادين للعمل عليها .

ولا بد اخيرا من الملاحظة الى ان التدابير المقترحة سواء منها للمدى القصير او الطويل يجب ان تبنى على دراسات علمية دقيقة تأخذ بعين الاعتبار الواقع اللبناني والمبدأ الاساسي الناجم عن ترابط النواحي التسليفية والفنية والاقتصادية والاجتماعية وتداخلها بشكل يجب معه ان تعالج جميعها دفعة واحدة لان اية معالجة لناحية واحدة فقط لن تحقق الغاية المرجوة ولن تؤدي الى اية نتيجة لانها ستصطدم حتما بالنواحي الاخرى وتفشل .

بيروت في ٤/ ٣/ ١٩٧٠

مصلحة التعاون في وزارة الزراعة
المهندس الزراعي
كميل قبيسي .